تقويم سياسة العراق وعلاقاته الخارجية في ضوء معايير المصلحة الوطنية

خلال المدة بين عامي (2003- 2020)

م . م . نظير سامي عبد الواحد

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

الملخص:

تمثل العلاقات الخارجية في سياسة أي دولة، واحدا من الموضوعات المهمة، لأن البيئة الخارجية أولًا لها انعكاس على الداخل، ولأن كل دولة تعمل على استقطاب المنافع من البيئة الخارجية، وكل دولة تعمل على تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، هذه القواعد العامة، وتمثل العلاقات الخارجية وجها لتمثيل مصالح الدولة وحضورها في العلاقات الدولية، والنجاح المتحقق فيها سينعكس بسرعة على الدولة.

أشرت حالة العراق بعد العام (2003) حالة خلل في العلاقة بين العلاقات الخارجية والمصالح الوطنية، وهو ما جعل تأثير البيئة الخارجية على الأمن والسيادة الوطنية مرتفعا، ورغم ما حصل عليه العراق من موارد بيع النفط من عملة صعبة كان يتم إنفاقه بطريقة تكاد تخلو من وجود إدارة رشيدة، وهو ما جعل العراق يفقد أصولا مالية بقيمة تزيد على ألف مليار دولار من دون وجود عائد تنموي حقيقي.

Abstract in English:

Evaluation of Iraq's policy, and its foreign relations, in light of the criteria of national interest, during the period between (2003(2020) - (

Foreign relations, in the policy of any country ,represent one of the

important issues, because the external environment ,first, has a reflection on the inside, and because every country works on: Attracting benefits from the external environment, and every country works on: improving its image before the international community, these rules Public relations, and foreign relations: a way to represent the interests of the state and its presence in international relations ,and the success achieved in it will quickly be reflected in the state.

The case of Iraq ,after the year (2003), indicated a state of imbalance in the relationship between: external relations and national interests, which made the impact of the external environment on: security and national sovereignty high, and despite what Iraq had obtained from the resources of selling oil, it was spent in an almost devoid manner The existence of good governance, which is what made Iraq, lose financial assets worth more than: a thousand billion dollars, without a real development return.

1- المقدمة ومنهجية البحث

إن كل دولة تضع سياسة لعلاقاتها الخارجية، ترتكز على معنى ومتطلبات المصلحة الوطنية، فعالم اليوم لم يعد عالما يتحمل العشوائية، إنما يتطلب التركيز في عمليات التخطيط، والتنفيذ، والتقويم، حتى يمكن الوقوف على ما يناسب احتياجات الدولة داخليا وخارجيا.

شهد العراق بعد العام (2003) تحولات كبيرة مرتبطة بما جرى من حدث الاحتلال وما تلاه من تغييرات، فرضت حضورها على كل التفاعلات التي تعايش معها البلد.

لقد كانت المرحلة الممتدة بين عامي (2003- 2020) تحمل ارتباكًا على صعيد: وضع وتنفيذ السياسات، وحتى في عملية تقويمها، لكن مع وجود بعض التباين النسبي بين سنة وأخرى، إلا أن الخط العام أشر وجود سلبيات فيما يتعلق بربط السياسات الخارجية والعلاقات الدولية مع مفهوم واحتياجات ومتطلبات المصلحة الوطنية.

أهمية البحث في هذا الموضوع تأتي من أن ربط سياسات العراق وعلاقاته الخارجية بالمصلحة الوطنية يعد من الموضوعات الجديدة نسبيًا، وتحتاج إلى قدر

من التأصيل النظري، وبين مقدار الارتباط بينهما، ومقدار الفجوة على أرض الواقع في الحالة العراقية.

وحدود البحث تتعلق بالمدة بين عامي (2003)- (2020)، دون البحث في المستقبل، ومكانيًا متعلق الأمر بدراسة العراق، وموضوعيًا فإن التركيز سيكون قاصرًا على ثلاثة متغيرات: سياسات العراق الخارجية، وعلاقاته الدولية، والمصلحة الوطنية للدولة العراقية.

ومشكلة البحث تدور حول سؤال مركزي مضمونه: لماذا ظهرت ملامح الاستمرارية في ضعف أداء السياسة الخارجية، وفي تفاعلات علاقات العراق الدولية، طيلة المدة بين عامي (2003- 2020)؟

وهذه المشكلة تطرح الحاجة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما هي أسس السياسة الخارجية والعلاقات الدولية؟ هل ما تم تنفيذه من سياسات خارجية للعراق، أو ما جرى من علاقات دولية، اتفق مع تلك الأسس؟

ما هي أم معضلات سياسات العراق الخارجية وعلاقاته الدولية؟ ولماذا ظهرت تلك المعضلات: هل هو بسبب ما جرى في العراق من أحداث بعد العام (2003)؟ أم بسبب ضعف ارتباطهما بالمصلحة الوطنية؟ أم ضعف إجراءات التقويم والمراجعة للسياسات والعلاقات بقصد معالجة السلبيات والبناء على الإيجابيات؟

ماذا يحتاجه العراق لتفعيل سياساته وعلاقاته الخارجية؟

إن الفرضية التي ينطلق منها البحث تتعلق بأن:

كلما ابتعدت الدولة عن ربط سياساتها وعلاقاتها بالمصلحة الوطنية، فإن العشوائية أو السلبية لن تكون بعيدة عن وصف تلك السياسات أو العلاقات، والعراق لم يعمل على ربط سياساته وعلاقاته بالمصلحة الوطنية طوال أغلب المدة بين عامي (2003)- (2020).

إن المنهج الذي سيتم الاعتماد عليه هو المنهج الوصفي، كونه الأقدر على وصف ما جرى من سياسات وعلاقات للعراق.

وسيتم تقسيم البحث في جانبه العملي إلى العناوين الآتية:

الأول: واقع سياسة العراق وعلاقاته، وفقًا لأسس العلاقات الدولية

الثاني: أهم إشكالات سياسات العراق وعلاقاته الخارجية

الثالث: رؤية ومقترحات لتفعيل جانب المصلحة الوطنية في علاقات العراق الخارجية

2- الجانب العملي من البحث

إن موضوع تقويم سياسة العراق الخارجية، وعلاقاته الدولية، إن تم تقويمها من منظور المصلحة الوطنية، يفرض التقويم أولا استنادا إلى: أسس السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، الرئيسية، وبيان ما عليه تلك السياسة والعلاقات، ثم التطرق إلى أهم الإشكاليات في تلك السياسة والعلاقات، ومدى استحضار العراق للمصالح الوطنية في التخطيط والتنفيذ لهما، من خلال تتبع الأداء والعمليات والنتائج المتحققة قياسا بالموارد والاحتياجات العامة للعراق.

هذا الموضوع سيتم تقسيمه إلى النقاط الآتية:

2-1: واقع سياسة العراق وعلاقاته، وفقا لأسس العلاقات الدولية

إن السياسة الخارجية ما هي الا نشاط خارجي يرمي إلى ترتيب البيئة الخارجية بما يحقق تكيفا معها أو تحقيق مصالح داخلية متعلقة بالأمن وتعزيز الرفاهية وتعزيز المكانة. وتكاد لا تخرج التعاريف التي يقدمها الكتاب عما تقدم من حيث المعنى باختلاف الصياغات والتعابير المقدمة من قبلهم

وتتبع الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية، يلاحظ أنها تقوم على أساس أنها نشاط يصدر من دولة وفقا لأسس محددة في صناعة السياسة وإعطاء الموقف، ويُفترض في من يصنع السياسة أو يتخذ القرار أن يراعي الأوضاع الداخلية والخارجية للبلاد، في كل التزام يمكن أن يقيمه، وفي كل أداة يلجأ إلى استخدامها. وأن يراعي المنهج الذي يمكن أن تسير عليه في تصريف شؤون السياسة الخارجية، وقبله إيجاد نوع من التوازن بين الموارد الوطنية والفرص الخارجية، وبين كل من المواقف والالتزامات التي يتم تبنيها

أما العلاقات الدولية فإنها لا تبتعد عن كونها مجموعة التفاعلات التي تقوم بها الدولة، صراعا أو تعاونا، مع المجتمع الدولي ككل أو ضمن نطاق

المجتمع والبيئة الخارجية التي تتفاعل معها الدولة بحكم إمكاناتها

والأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية إنما لا تتعدى عوامل القوة، والتنظيم، والاعتمادية المتبادلة مع الدول الأخرى، وغيرها من الأسس الأخرى التي يجب على الدولة عدم الابتعاد عنها في التعامل مع الشأن السياسي الخارجي

في عام (2003) حصل تغير كبير في العراق، وإعادة صياغة لسياسات البلد، إذ تم تبني خصائص النظام الديمقراطي، ضمن نظام جمهوري رئاسي فدرالي لا مركزي، وتوجه العراق إلى الانفتاح على البيئات الخارجية، في ظرف كان البلد يعاني من تركة كبيرة من الاستبداد، ومن تقادم البنية التحتية، وعزلة عن العالم الخارجي امتدت لعدة سنوات، وخضوعه لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،.. التغير الذي حصل تم تحت الاحتلال الأمريكي، التي اتجهت إلى إعادة صياغة توجهات وأولويات البلد بين عامي (2003- 2004)، فكان تفكيك تركة الاستبداد بأن تم جعل البلد يشهد أكبر تجربة في تفتيت السلطة وتوزيعها على مستويات متعددة والسماح بتعددية حزبية كبيرة، مما جعل من الصعوبة على أي حزب الادعاء أنه يملك القدرة منفردا على إدارة الدولة. وانفتحت حدود الدولة الخارجية بشكل غير مقيد، أمام خروج ودخول الأفراد، وخروج ودخول الأموال، ودخول وسائل الإعلام المختلفة، حتى أصبح المواطن العراقي يتفاعل من غير قيود، ويتلقى المعلومات من مصادر غير مقيدة، وإلى جانب ذلك تلقى العراق أموالا ضخمة بثلاثة اتجاهات: خفض نحو (80٪) من نسب الديون الخارجية وفقا لمقررات التزامات نادي باريس عام (2004) وقدر حجم الخفض بنحو مئة مليار دولار ، ومنح قروض ومعونات ومساعدات كبيرة، والحصول على إيرادات مهمة تجاوزت حاجز الألف مليار دولار من مبيعات النفط، لكن كل تلك الأموال لم تجد لها تنظيما وإدارة وتوجيها وانتهت إلى إنفاق غلب عليه العبثية والهدر، والنقطة الأخيرة هي خروج العراق من أحكام الفصل السابع بين عامي (2012- 2013)، لكن تحليل واقع البلد يلاحظ أنه بقي يعاني من ارتفاع مؤشرات ضعف الاستقرار، ووجوده في موقع متدنٍ في مؤشرات الدول الهشة

لقد كانت نتائج التغيير واضحة على سياسات العراق الخارجية وعلاقاته

الدولية، فبعد مرحلة عقوبات أممية انتهت في عام (2003)، فإن تأسيس حكومة تحت الاحتلال الأمريكي جعل بعض دول العالم تتعامل معها بحذر لحين تأسيس حكومة دائمة عام (2006)، باختيار العراقيين.

إن السياسة العراقية وما ارتبط بها من علاقات دولية للعراق، بقدر ما صاحبها انفتاح على دول العالم، إلا أنه بالمقابل يلاحظ الآتي:

2-1-1- إن السفراء خضعوا لمنطق المحاصصة، وهو من أخطر الموضوعات التي تأسست عليها الدولة العراقية الحديثة، فلم يتم مراعاة عوامل: الكفاءة والمساواة بقدر ما تم العمل بمبدأ الولاء، والانتماء

2-1-2- إن السياسات الخارجية خضعت للتوافقية، رغم رجحان عدم التوازن في السياسات والعلاقات الخارجية خلال المدة بين عامي (2003- 2014)، وهو ما جعل العراق يتأثر بشدة بالتفاعلات الخارجية، ولتسهم بزيادة سقف عدم الاستقرار الداخلي.

2-2: أهم إشكالات سياسات العراق وعلاقاته الخارجية

لقد وجد العراق نفسه في العام (2003) وما بعده أمام سلبيات كثيرة، وفرص أكبر، فأما الفرص فإن المجتمع الدولي اعترف بالنظام السياسي الجديد وقدم له كل أشكال الدعم، والأهم هو وجود الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأخرى كدول داعمة بشكل تام للعراق لأن يؤسس له أدوارا جديدة في البيئات الإقليمية والدولية.

لكن تم إدارة ملفات السياسة: الداخلية والخارجية بسلبية كبيرة، وهو ما تمثل بالآتي:

2-2-1- إن الأصل في السياسة الخارجية هو عملية موازنة دقيقة بين الآتي:

2-2-1-1- الموارد، وتشمل الموارد المادية والمالية والبشرية، والعراق يمتلك الكثير من الموارد التي تمنحه مرونة كبيرة في التعامل الخارجي

2-2-1-2- والأهداف، أي القيم والنتائج التي يرغب العراق بالوصول إليها في البيئة الخارجية، والملاحظ أن الهدف من السياسة الخارجية كان مفقودا

2-2-1-3- والبرنامج الحكومي، وهو بالأصل كان عبارة عن خطاب إعلامي

وليس برنامجا عملي واضح المقاصد والنتائج، وهو ما جعل السياسة العراقية أسيرة التقلبات، وضعّف إمكانية المراجعة، فلا يوجد معيار أو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على السياسة الموجودة

2-2-1-4- الأولويات الوطنية، وطالما أن البيئة الدولية تشهد تقلبات كثيرة ويصعب على الدولة تحقيق طموحاتها وأهدافها، لهذا تعتمد أغلب الدول أسلوب وضع برنامج أولويات، أي توزيع الأهداف على مراحل، حتى يمكن تحقيق ما تصبو إليه، بما يتناسب مع موارده، إلا أن ما طغى على السياسة العراقية ضعف اعتماد برنامج سلم أولويات، وهو ما جعل السياسة العراقية الخارجية مشتتة الأولويات، فهناك احتياجات الأمن واحتياجات التنمية واحتياجات الاستقلال والسيادة في القرار السياسي، واحتياجات بناء الهوية الوطنية، واحتياجات التوازن في التوجهات الخارجية، إلى جانب تنظيم احتياجات العراق الاقتصادية والتنموية والتجارية، وتنظيم التعاملات اليومية مع الدول الأخرى وللعراقيين المغتربين في الدول الأخرى،.. هذه الموضوعات ضغطت على السياسة العراقية وعلى علاقات العراق، إلا أنه لم يكن هناك برنامج لأولويات في التعامل معها، ودليله هو: أن كل تلك الاحتياجات استمرت مطروحة طيلة مدة البحث، واستمر تأثيرها السلبي على العراق، ولم يحقق العراق أغلب أهدافه الخارجية: الرفاهية الداخلية والأمن وتعزيز مكانته الدولية.

2-2-1-5- المصلحة الوطنية، وهذه من الموضوعات المهمة في حقل السياسة، ويقصد بها أن قدرة الدولة على البقاء والاستمرار وبما يعزز رفاهيتها وأمنها ومكانتها الدولية، من دون أن تقدم تنازلات على الصعد: التأريخية والجغرافية والسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي، أو على صعيد مواردها الوطنية ، والنقطة المهمة هنا أن من يضع مؤشرات ومعايير المصلحة الوطنية ليس جهة واحدة، وهو ما يجعلها مفهوما يتعرض لنسبية كبيرة، ولعل أهم من يتعامل معه هو: صانع القرار الذي لديه برنامج سياسي وطني، النخب البيروقراطية بالجهاز الحكومي التنفيذي الأمني والإداري والسياسي، والنخب الفكرية، وهؤلاء هم من يحددون المصلحة الوطنية على أسس: جغرافية وسياسية وأمنية واقتصادية وثقافية وقيمية، فالأصل ليس استمرار شخص أو حكومة أو نظام سياسي، إنما استمرار الدولة وأمنها وأمن الشعب ورفاهيته، وتعزيز مكانة الدولة في المجتمع الدولي، الواضح أن العراق ما زال هو عنوان المصلحة

الغائبة بين عامي (2003- 2020)، فأغلب الأفعال والأنشطة تراعي مصالح أفراد أو أحزاب أو حكومة أو استمرار النظام السياسي حتى وإن تسبب الأمر بسلبيات لكل من: أمن واستقرار الدولة والشعب ورفاهيتهم، ومكانة العراق الدولية، وهو ما يلاحظ من خلال استمرار مؤشر السلبيات، وعدم انخفاضها، رغم كل الدعم والموارد المتاحة.

2-2-1-6- وما متاح من محددات في البيئات الخارجية، ففي كل بيئة هناك مصالح وأهداف لدول أخرى، وهي تعمل على تحقيق ما تصبو إليه، ومدعومة بوجود قوة الدول، في حالة العراق فإنه تعرض لضغط المحاور التي ظهرت في البيئة الإقليمية بعد عام (2003)، وهو ما جعل العراق لا يهتم لحجم المحددات الموجود إقليميا، والأمر نفسه انطبق على البيئة الدولية عندما شرع للانفتاح على روسيا والصين في ظرف كان قد طلب معونة الولايات المتحدة للتدخل عسكريا في عام (2014)، وهو ما يجعله أمام قيود المحددات الخارجية، وهي تظهر من خلال تعرض البلد لضغوط كبيرة بفعل غياب البرنامج السياسي وغياب فكرة المصلحة وتطبيقاتها في السياسة الخارجية.

إن الموازنة بين الموضوعات المتقدمة، أظهر أن العراق مارس سياسة بها قدر من العشوائية، أي غياب التخطيط بين الموارد والأهداف والأولويات والمحددات والمصلحة الوطنية والبرنامج الحكومي،.. ولهذا لم يكن هناك انعكاسات للسياسات الخارجية على الداخل.

2-2-2- لا توجد خطط للسياسة والأمن

فالأصل أن الخطة تضع الهدف والموارد، وتضع المحددات والسلبيات، وتضع برنامجا زمنيا، إلا أن الملاحظ أنه غالبا ما يتم التذرع بوجود سلبيات، وهو يعطي تصورا أن من يضع الخطط يتصور أن البيئة جامدة وليس بها تحديات، في حين أن أصل الخطة أنها برنامج عمل مجزأ استنادا إلى إدراك مسبق، أنه يجب أن يتم تجزئة الهدف، وصولا إلى تحقيق الهدف كله بعد عدة سنوات، في حين أن أخطاء السياسة مستمرة، وضعف الأمن مستمر، واستمرار وصف العراق ضمن الدول الهشة.

2-2-3- لا توجد مراجعة لعملية الصنع أو لعملية التنفيذ، أو حتى لمتن السياسة الخارجية وما يعتمده البلد من علاقات دولية

طالما أن أغلب صياغات البرامج الحكومية كانت عبارة عن خطاب إعلامي، فهو يجعل إمكانية مراجعة السياسات استنادا إلى البرنامج الحكومي غير ممكن.

إن من يصنع السياسة يُفترض أن يعمل استنادا إلى معايير ومؤشرات، والمعيار الأسلم هو المصلحة الوطنية، أي أنه يضع كل سياسة بما يمكن أن تحققه من نفع أو تدفعه من ضرر عن الأفراد والمجتمع والدولة، وكل عام يتم تقويم السياسة من حيث إمكانية استمرارها أو التوصية برفضها إن لم تحقق الهدف منها، ألا وهو تحقيق المصلحة الوطنية. ويمكن أن تتحقق المراجعة لعملية التنفيذ، إلا أن استمرار المحاصصة والتوافقية وغياب التوازن في إدارة ملف العلاقات الدولية، كانت سلبياته تظهر داخليا وخارجيا، وهو ما يؤشر أنه لم يتم تفعيل المراجعة والتقويم للسياسات ولعلاقات العراق الدولية.

3-2: رؤية ومقترحات لتفعيل جانب المصلحة الوطنية في العلاقات الخارجية

إن السلبيات التي تطبع السياسة الخارجية العراقية، وعلاقات العراق الدولية، نتيجة عدم اقتران كل منهما بمفهوم المصلحة الوطنية، يقودنا إلى تقديم مقترح بما يسمح بجعل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية قرينة المصلحة الوطنية، ومن ثم يكون معيار أو مؤشر المصلحة الوطنية هو المعيار لتقويم الحاجة للاستمرار بهذه السياسة من عدمه.

إن السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من الموضوعات المرنة جدا، ومن ثم فإن البرنامج الذي يتم تبنيه يمكن أن يكون مرنا، ويفرض حضوره على كليهما، بشرط وجود قدرة لتوقع مردود إيجابي للدولة وسياساتها وعلاقاتها الخارجية.

إن العراق بحاجة إلى وضع سياساته وعلاقاته الخارجية وفقا لخطة تتضمن:

التأكيد على أهمية صياغة برنامج يمكن محاسبة الحكومة عليه سنويا أو كل أربع سنوات، فالبرنامج يتضمن ما يجب أن تقوم به الحكومة، ويخصص له موارد مناسبة

من الضروري أن يكون هناك سقف نقد حقيقي لمعنى ومضمون ارتباط السياسة الخارجية بالمصالح الوطنية، أي عدم تقدير ترك السياسة لصناع القرار فقط، إنما يترك الأمر إلى مجموعة واسعة: صناع القرار والبيروقراطية الحكومية التنفيذية، وإلى النخب الفكرية والثقافية والاقتصادية، فكلهم تقع عليهم

مسؤولية توفير بيئة مناسبة لاستمرار الدولة وتحقيق مصالح البلد والشعب الجغرافية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.

من الواجب البحث عن نظم مراجعة وتقويم لسياسات العراق، وتفعيل نظم المحاسبة، أي أن يترك لمراكز الأبحاث القدرة على تقويم السياسات، وبيان قدرتها على تحقيق مصالح البلد، وهل اتبعت سياسات تتعارض مع المصالح العليا للبلد، إلى جانب طرح موضوع محاسبة الجهات المتولية لأمر البلد، عما جرى من هدر أو تضييع لفرص، وأن تكون المحاسبة تحمل وجهتين: سياسية وقضائية، بحيث تكون قواعد وأعراف تفرض على السياسيين العمل بما يؤمن مصالح البلد وليس العمل على تحقيق مصالح سياسية ضيقة.

3-الخاتمة

إن تتبع أوضاع العراق وسياساته وعلاقاته خلال المدة بين عامي (2003)-(2020)، يوضح أن هناك ارتباكا ساد فيها، وأسبابه مرتبطة بالاحتلال الأمريكي، وارتباك العملية السياسية.

أما الاحتلال فإنه لم يأت لعملية إعادة بناء الدولة العراقية، بقدر ما جاء ليراعي مصالح محددة، تم تثبيتها في المشهد العراقي، في حين أن التأسيس الخاطئ للعملية السياسية إنما ترتبط معه ظهور بعض السلبيات الخطيرة، ومنها المحاصصة والتوافقية، والتي لم يتم وضعها في المناصب السياسية الحكومية فحسب إنما استمرت لتطغي على كل مرافق الدولة وسياساتها، وهو ما جعل البلد يعاني بسببهما.

إن كل سياسة وكل علاقات دولية تتبناها دولة كمسار في تعاملاتها وتفاعلاتها مع الدول الأخرى يجب أن يتم ترشيحها من خلال:

3-1-البرنامج الحكومي الذي يتولى إدارة الدولة لمرحلة ما

3-2-التوجهات العامة في البلد

3-3-المحددات والفرص الموجودة في البيئة الخارجية

3-4-المصلحة الوطنية للبلد

تعمل كل دول العالم على أن تكون هذه النقاط مؤشرات عامة لا يتم إغفالها

في أثناء وضع سياسات الدولة وتبني علاقاتها الخارجية، إلا أن تتبع ما كان عليه حال العراق يلاحظ، أن هناك خللا ارتبط بهذه المؤشرات العامة:

فعلى صعيد البرنامج الحكومي لم يكن هناك اهتمام بصياغته وفقا لبرنامج عمل، بقدر ما كان أقرب إلى الدعاية التي يتم الاتفاق على تمريرها كصياغات عامة، ولهذا يلاحظ لأن الإنفاق العام (وهو أبرز الأدوات التي تمتلكها الحكومة لنفيذ البرنامج الحكومي) كان غير مجدٍ ولم يكن مرتبطا بعائد تنموي حقيقي.

أما على صعيد التوجهات العامة في البلد، فإن الارتباك هو الذي طغى على العراق حتى العام (2014)، نتيجة غلبة الضغوط التفكيكية والانقسامية وإعلاء خطابات الهويات الفرعية، وفاق العراقيون عام (2014) على صدمة وهي ما تم طرحه واستهلاكه من توجهات حزبية وخارجية تم التعامل معها بعد العام (2003)، وإعادة المراجعة جعلت هناك مطالب عامة تدعو إلى تحقيق التنمية والاستقرار الداخلي بعد عام (2014) بوصفها أولويات مهمة قياسا بإعلاء الهويات الأولية.

أما ما يتعلق بالمحددات والفرص في البيئة الخارجية، فإن البيئة الإقليمية بقدر ما أنها كانت متناقضة إلا أن كل الدول عملت على زعزعة أمن واستقرار العراق، وجعلت العراق بيئة مستهلكة وغير منتجة، أي أن العراق لم يعمل على تحويل تناقضات البيئة الإقليمية بما يتناسب واحتياجاته، والسبب غلبة الولاءات الخارجية على الولاءات الوطنية في أجندات بعض القوى السياسية، في حين أن البيئة الدولية طرحت فرصا كبيرة أمام العراق ومنها: سداد جزء من ديون العراق، ومنحه قروض، وتقديم الدعم السياسي له، ورفعه من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،... إلا أن العراق هنا لم يستفد من هذه النقطة، إذ أصبح الدعم بعد العام (2014) مشروطا، بعد أن تأكد المجتمع الدولي أن مشكلة العراق داخلية وليس خارجية، على نحو جعلته يستنزف أغلب الفرص والموارد، نتيجة التعامل الفوضوي.

أما ما يتعلق بالمصلحة الوطنية، أي مدى استمرار تعلق الفعل بالدولة وليس بالحكومة أو بالنظام السياسي، فالواضح أن أغلب السياسات والعلاقات إنما راعت كونها أنشطة لا تعمل على تحقيق مصالح البلد، والمؤشر المتاح

لتقييم ذلك هو تراجع واقع العراق بشكل سريع على الصعد كافة، رغم ما هو متاح من موارد، أي أن الإدارة لتلك الموارد: المادية والمالية والبشرية لا تعمل على تحقيق أهداف البلد ومصالحه، وهو ما يجعلنا أمام احتمالين:

إما أن العامل الشخصي والسياسي والخارجي هو الحاضر

أو أن هناك سوءا وأخطاءً في الإدارة نتيجة ضعف الخبرة السياسية.

وفي الحالتين، صارت سياسات العراق الخارجية وعلاقاته الدولية لا تأتي بنتائج إيجابية على الصعيد الداخلي، فالبيئة الإقليمية ما زالت تمارس بعض صراعاتها على أرض العراق، ودعم المجتمع الدولي غير المشروط بعد العام (2003)، أصبح يتجه إلى أن يكون دعما مشروطا بعد العام (2014) ومنه دعم مؤسسات التمويل الدولية، وكان من بينها مؤتمر المانحين في الكويت في شباط (2018)، فكل الجهات الدولية أصبحت تضع شروطها، ومساعدتها للعراق أصبحت قليلة، وكلها تركز على موضوع مهم: أن التصويب يبدأ من الدخل.

إن تقويم السياسة الخارجية وعلاقات البلد، وفقا لمنظور المصلحة الوطنية، يوضح أن هناك ابتعادا بين المتغيرين، فالمصلحة الوطنية غائبة في أغلب مفاصل القرار السياسي الخارجي وفي العلاقات الدولية من أنشطة وتفاعلات واتفاقيات ومخرجات لتلك التفاعلات، وواحدة من أسباب استمرار الحال هو الافتقار إلى آليات واضحة لعملية المراجعة والتقويم، سواء استنادا إلى أهداف السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أو إلى ما ظهر من نتائج، وكان ما يحتاجه العراق هو المراجعة الدورية استنادا إلى البرنامج الحكومي في أقل تقدير، أو إلى مؤشرات ومتطلبات المصلحة الوطنية.

4-التوصيات

وفي العموم، أشر البحث إلى أن العراق يحتاج إلى الآتي:

4-1-إعادة النظر بأهمية ومكانة البرنامج الحكومي ليكون برنامج أهداف، وبرامج قابلة للتقويم سنويا، وبعد انتهاء مدة وجود الحكومة، ليتم التعرف عما تحقق وما تم تأجيله وما تم التلكؤ فيه، والأسباب في ذلك، وكيف يمكن وضع برنامج حكومي مناسب لموارد واحتياجات البلد.

4-2- أن يكون هناك تعريف لمصالح البلد الوطنية، من خلال عقد مؤتمرات وندوات وتحديد أهم متطلبات المصلحة الوطنية، جغرافيا وأمنيا وسياسيا واقتصاديا ومجتمعيا وثقافيا، وأن يغطي معنى مصلحة كل العراقيين، وليس لونا إثنيا أو سياسيا أو مجتمعيا محددا، ولا يستثني عراقيي المهجر والمغتربين، فهم ثقل يمكن للعراق البناء عليه بما يحقق مصلح البلد الوطنية.

4-3-تحتاج كل سياسات العراق وعلاقاته واتفاقاته وتعاملاته وما تم إنفاقه أو ما سيتم، إلى مراجعة علمية وبحثية، ليكون هناك رأي بشأن مدى إمكانية الاستمرار بها من عدمه، ومدى محاسبة المتسبب بالأضرار بموارد البلد المادية والمالية والبشرية.